

الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين
وأهم الدروس المستفادة
(مع الإشارة إلى مصر)

د. إيمان محمد محب زكي

الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين

وأهم الدروس المستفادة

(مع الإشارة إلى مصر)

د. إيمان محمد محب زكي (*)

لقد تبنت الأرجنتين منذ أوائل التسعينيات سياسات اقتصادية تتفق مع توصيات صندوق النقد الدولي. ولكن بعد عشر سنوات من الإصلاح (١٩٩١ - ٢٠٠١) واجهت الأرجنتين أزمة عنيفة حيث عجزت الحكومة عن سداد المديونية الخارجية والتي بلغت حوالي ١٤٥ مليار دولار. وبلغ معدل البطالة ٢٠٪، وتدهورت قيمة العملة المحلية بحوالي ٣٠٪ في أواخر عام ٢٠٠١، فطالب وزير الاقتصاد بضرورة تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة ٢٠٪ وخفض مرتبات العاملين إلى النصف. بل جرى السحب من مدخرات صندوق التأمينات والمعاشات لدفع الرواتب السابقة مما ترتب عليه وقف مرتبات المتقاعدين. وانتشر الفقر والفساد فثار الشعب الأرجنتيني واستقالت الحكومة بل استقال رئيس الدولة. وطلبت الحكومة الأرجنتينية الجديدة ٢٠ مليار دولار قروضاً من صندوق النقد لمواجهة الأزمة الاقتصادية. فما هي أهم الأسباب الكامنة وراء أزمة الأرجنتين في ٢٠٠١ ولا زالت تعاني منها دولة من أكبر دول أمريكا اللاتينية؟

وهل هناك بعض أوجه للشبه أو الاختلاف بين الاقتصاد المصري والاقتصاد الأرجنتيني في إطار برامج الإصلاح والتحرير؟ وما هي أهم الدروس المستفادة من أزمة الأرجنتين؟

حتى نتوصل إلى إجابات مقنعة عن التساؤلات السابقة سوف يتناول
البحث بالدراسة التحليلية مجموعة من العناصر :

أولاً : أهم ملامح خطة الإصلاح الاقتصادي في الأرجنتين في عام ١٩٩١
والأسباب التي دعت إلى اتباعها .

ثانياً : وصف تحليلي لأداء الاقتصاد الأرجنتيني خلال الفترة ١٩٩١ -

١٩٩٤ .

ثالثاً : مدى تأثير الأرجنتين بالأزمات المكسيكية والآسيوية والروسية
والبرازيلية خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩ .

رابعاً : أسباب تعرض الأرجنتين لأزمة اقتصادية طاحنة بعد مرور حقبة من
الزمن على الإصلاح .

خامساً : بعض أوجه الشبه والاختلاف بين انعكاسات مسيرة الإصلاح
الاقتصادي في مصر والأرجنتين وأهم الدروس المستفادة من الأزمة
الاقتصادية الأرجنتينية .

أولاً : أهم ملامح خطة الإصلاح الاقتصادي في الأرجنتين في عام ١٩٩١
والأسباب التي دعت إلى اتباعها ،

لقد عانى الاقتصاد الأرجنتيني خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ من
ضعف أداء الكثير من المتغيرات الماكرواقتصادية ولعل ذلك يظهر في

الجدول التالي :

جدول رقم (١)

أهم المؤشرات الماكرواقتصادية في الأرجنتين

في بعض السنوات خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٨

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٨٩	١٩٨٧	المؤشر
٤	٨٦	٤,٦-	٦,٠	٨٩	٦,٣-	٢,٥	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
							معدل نمو متوسط نصيب الفرد من
٣,٢	٦,٧	٦,٤-	٥,١	٨٨	١١,٦-	٠,٩	إجمالي الناتج القومي الحقيقي
٠,٩	٠,٥	١,٦	٧,٤	٨٤,٠	٤٩٢٣,٣	١٧٤,٨	معدل التضخم السنوي
							إجمالي الاستثمار المحلي كنسبة من
١٩,٩	١٩,٤	١٧,٥	١٨,٢	١٤,٦	١٥,٥	١٩,٦	إجمالي الناتج المحلي
٥٣,٤	٥٥,٣	٥٤,٤	٥٥,٨	٧٢,١	٢٠٢,٤	١٣٢,٢	سعر الصرف الحقيقي (١٩٩٠ - ١٠٠)
(٣٥٤٠)	(٣١٩٥)	٢٢٢٨	(٢٤٢٧)	٤٤١٩	٥٧٠٩	١٠١٧	الميزان التجاري (مليون دولار)
(١١,٩٤٠)	(١٠,١١٩)	(٢٤٤٦)	(٧٥١٤)	(٦٤٧)	(١٣٠٥)	(٤٢٣٥)	الحساب الجاري (مليون دولار)
٤٣٤٤	٦٣٥٤	٤٣٣٦	٢٥٥٥	٢٤٣٩	١٠٢٨	(١٩)	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
٨٣٣٩	١٢,٢٥٠	٥٠٠٥	٢٤,٣٨٢	١٦٤٨٨	(١٠٩٨)	(٥٧٢)	استثمار الحافظة (مليون دولار)
١٢٩,٤٠٢	١٠,٩	٨٩,٧٤٧	٧٠,٥٧٦	٦٥,٤٠٣	٦٥,٢٥٧	٥٨,٤٥٨	إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار)

Source : Wise, C., (1999), Latin American Trade Strategy at Century's End, Taylor & Francis Ltd., Washington D.C., p. 122.

يتضح من الجدول السابق أن الأرجنتين قد عانت من ارتفاع معدل التضخم السنوي (فقد بلغ ٤٩٢٣,٢ % في ١٩٨٩) وانخفض كل من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي الحقيقي في أواخر الثمانينيات. وتناقص إجمالي الاستثمار المحلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من ١٩,٦ % في ١٩٨٧ إلى ١٤,٦ % في بداية

عام ١٩٩١ وبلغ إجمالي الدين الخارجي حوالي ٦٥ مليار دولار في عام ١٩٨٩.

ونتيجة لضعف المؤشرات الماكرواقتصادية السابقة أعلن الرئيس كارلوس منعم عن برنامج طموح للإصلاح في ١٩٩١ ووضعت خطة التحويل Convertibility Plan والتي اعتمدت على قوى السوق وارتكزت على عدد من السياسات لعل أهمها:

(١) سياسة تثبيت سعر الصرف وربطه بالدولار كسياسة ثابتة ودائمة في إطار مجلس الإشراف على العملة Currency Board. وفي ظل هذا النظام يتم إخضاع السياسة النقدية بالكامل لنظام أسعار الصرف ويتحدد التوسع أو الانكماش في المعروض من القاعدة النقدية (وبالتالي في تحركات أسعار الفائدة المحلية) بواسطة تدفقات الصرف الأجنبي إلى الداخل أو الخارج. فإن القاعدة النقدية تستند بشكل كامل على إحتياطيات النقد الأجنبي، وتتم ميكانيكية التثبيت بشكل مباشر وتلقائي: ففي حالة حدوث صافي تدفقات رأسمالية للخارج، يقل عرض النقود وترتفع أسعار الفائدة ويتباطأ النشاط الاقتصادي. وليس هناك مجال في ظل نظام مجلس الإشراف على العملة لإجراء تعديلات في أسعار الصرف الحقيقية عن طريق تغيير أسعار الصرف الاسمية. وعلى ذلك فإن التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة التي تؤثر في سعر الصرف الحقيقي ينبغي أن يتم بوسائل أخرى مثل التغييرات في التكلفة المحلية وإنتاجية العمل (أي التغييرات في مستوى النشاط الاقتصادي والعمالة). وبالإضافة إلى ما سبق فإن الوظيفة التقليدية للبنك المركزي في أنظمة سعر الصرف المرنة كملجأ أخير للإقراض، قد وكل بها في الأرجنتين

إلى مجموعة من البنوك (من بينها بعض البنوك الأجنبية) شكلت مجلساً حيث يتم التفاوض بخصوص ترتيبات الائتمان. ومما هو جدير بالملاحظة زيادة تواجد البنوك الأجنبية في الأرجنتين فسبعة من أكبر ثمانية بنوك عاملة في الأرجنتين مملوكة لبنوك أجنبية (Edwards, 2000).

والسبب في اتباع الأرجنتين لنظام مجلس إدارة العملة وسعر الصرف شديد الثبات هو سيادة الاعتقاد بأن هذا النظام يوفر الشفافية والمصداقية ومعدلات تضخم شديدة الإنخفاض. وبالقطع تعتبر من السمات المغرية بوجه خاص لنظم سعر الصرف شديدة الثبات أنها تؤدي من حيث المبدأ، ومن خلال تقليل مخاطر المضاربة وتخفيض قيمة العملة، إلى خفض أسعار الفائدة وزيادة استقرارها بالمقارنة بالأنظمة البديلة لسعر الصرف، وإذا ما اقتترنت هذه السياسة بتعزيز الاستقرار المالي والمصداقية فسوف تخلق بيئة مناسبة لتحقيق النمو طويل الأجل. ولكن هل تحقق ذلك بالنسبة للأرجنتين؟ هذا ما سوف يحاول البحث توضيحه.

(٢) إصدار قانون لتوسيع نطاق خصخصة المشروعات الحكومية المثقلة بالديون والسماح بخصخصة المرافق العامة وبعض القطاعات الحيوية كالطيران والاتصالات والنقل البحري والسكك الحديدية والبتروكيماويات^(١).

(٣) اتباع سياسة مالية انكماشية حيث توسعت الحكومة في فرض ضرائب على القيمة المضافة وضرائب الدخل. كما تم إلغاء العديد من الإعفاءات مع تدعيم المؤسسات القائمة على فرض وجمع الضرائب.

(٤) التحرير السريع للتجارة وتحرير المعاملات الرأسمالية وزيادة الاندماج في كتل MERCOSUR^(٢).

ولقد اتبعت الأرجنتين الإجراءات التالية في نطاق التحرير التجاري:

أ - خفض القيود الكمية شاملة الحصص الاستيرادية وحظر الاستيراد.

ب - خفض متوسط التعريفات.

ج - خفض درجة تشتت التعريفات.

د - تشجيع الصادرات وعدم التحيز ضدها.

فقد انخفضت نسبة الواردات الخاضعة للقيود الكمية لإجمالي الواردات من ٣١,٩٪ في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧ إلى ٨٪ فقط خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ وانخفض متوسط التعريفات إلى ١٠٪ في مارس ١٩٩١. وانخفض الحد الأقصى للتعريفات من ٥٥٪ في ١٩٨٧ إلى ٢٢٪ في ١٩٩١ وانخفضت درجة تشتت التعريفات (UNCTAD, 1992). هذا وقد انضمت الأرجنتين لتكتل MERCOSUR ، ولكن مما هو جدير بالملاحظة أن البرامج الخاصة بالتحرير التجاري الإقليمي كانت بطيئة في مجال الزراعة مقارنة بالصناعة وذلك نتيجة لرغبة السلطات عزل القطاع الزراعي عن التقلبات السعرية العالمية والممارسات غير العادلة من قبل بعض الدول الأجنبية^(٣) (Churdnovsky et al., 1995).

ثانياً، وصف تحليلي لأداء الاقتصاد الأرجنتيني خلال الفترة ١٩٩١ -

١٩٩٤

عن طريق توليفة السياسات السابقة [سعر الصرف الثابت في إطار مجلس إدارة العملة والسياسة المالية الانكماشية والتحرير التجاري السريع المصاحب لتحرير المعاملات الرأسمالية] استطاعت الأرجنتين أن تحسن المؤشرات الماكرواقتصادية . فكما هو موضح في الجدول السابق رقم (١)

انخفض معدل التضخم السنوى من ٨٤٪ فى ١٩٩١ إلى ٧,٤٪ فى ١٩٩٣ (و فقط إلى ٣,٩٪ فى ١٩٩٤) (Wise, 2000) كما بلغ متوسط معدل النمو السنوى لإجمالى الناتج المحلى الحقيقى حوالى ٦٪ فى ١٩٩٣ (و ٧,٧٪ فى ١٩٩٤) (Wise, 2000) وارتفع إجمالى الاستثمار الحقيقى كنسبة من إجمالى الناتج المحلى من ١٤,٦٪ فى ١٩٩١ إلى ١٨,٢٪ فى ١٩٩٣ (و إلى ٢٢٪ فى عام ١٩٩٤) (Wise, 2000). وزادت الإيرادات الضريبية نتيجة لإصلاح النظام الخاص بفرض وجمع الضرائب. وعلى ذلك تحول العجز الأولى للموازنة، والذي سجل نسبة ١٠,٥٪ من إجمالى الناتج المحلى فى ١٩٨٩، إلى فائض فى ١٩٩٢ (٤) (Little et al., 1993). وزادت تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل خلال الفترة ١٩٩١ و ١٩٩٣ ولكن كان معظمها فى شكل استثمار الحافظة أكثر منها استثمارات أجنبية مباشرة (جدول رقم ١). وقد كان من أهم الأسباب الرئيسية وراء زيادة تدفق رؤوس الأموال للداخل فى الأرجنتين ظهور بعض الظروف الخارجية الملائمة : فقد أدى انخفاض أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٩١ إلى محاولة المستثمرين البحث عن فرص أفضل للاستثمار فى الأسواق الناشئة ومنها الأرجنتين. وأن هذا التطور المصاحب بتصفية الكثير من الأصول المملوكة للدولة قد أدى إلى زيادة الاحتياطيات الدولية فى الأرجنتين من ٢,٤ بليون دولار فى مارس ١٩٩١ إلى أكثر من ٦ بليون دولار فى نهاية ذلك العام (Edwards, 1998).

وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الأرجنتين واستقرار المستوى العام للأسعار وزيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبى قد ساعدت على خفض أسعار الفائدة المحلية. كما نلاحظ أن جزءاً

حيوياً من النمو والاستثمار فى الأرجنتين قد تم تمويله عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الداخل.

ولكن هل نجحت السياسة الاقتصادية فى الأرجنتين فى تشجيع الصادرات ورفع إنتاجية العمل؟

نلاحظ أن استراتيجية التحرير السريع للتجارة مع تبني سياسة سعر الصرف الثابت فى إطار مجلس إدارة العملة، قد ترتب عليها ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة الأرجنتينية (البيزو) Real appreciation خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ (الجدول رقم ١) (٥). وقد أثر هذا الارتفاع فى القيمة الحقيقية للبيزو على القدرة التنافسية للصادرات الأرجنتينية. فعلى الرغم من ارتفاع متوسط معدل النمو السنوى للصادرات السلعية من ٠,٨% فى الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٧ إلى ١٢,٨% خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ إلا أن نصيب الصادرات الصناعية لإجمالى الصادرات السلعية قد تناقص من ٣١% فى ١٩٨٧ إلى ٢٨% فى ١٩٩٢. والجدول التالى يعكس الوضع السيئ نسبياً للأرجنتين بالمقارنة ببعض دول أمريكا اللاتينية من حيث نسبة الصادرات الصناعية لإجمالى الصادرات السلعية.

جدول رقم (٢)

نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات السلعية في ١٩٩٢ و ١٩٨٧ في عدد مختار من دول أمريكا اللاتينية (%)

الدولة	١٩٨٧	١٩٩٢
الأرجنتين	٣١	٢٨
أوروغواي	٥٥	٥٢
البرازيل	٥٠	٥٧
المكسيك	٣٨	٤٤

Source : Economic Commission for Latin America & the Caribbean .
Statistical Yearbook for Latin America, UN. N.Y., 1993.

بل إن نصيب الصادرات غير التقليدية كنسبة من إجمالي الصادرات كان منخفضاً بالمقارنة ببعض دول أمريكا اللاتينية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

نسبة الصادرات غير التقليدية لإجمالي الصادرات في عدد مختار من دول أمريكا اللاتينية في ١٩٨٥ و ١٩٨٧ و ١٩٩٢ (%)

الدولة	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٩٢
الأرجنتين	٢٨	٣١	٣٥
البرازيل	٦٦	٦٩	٧١
أوروغواي	٦٦	٦٧	٧١
المكسيك	١٧	٣٨	٥٠

Source : Economic Commission for Latin America & the Caribbean,
1993.

وعلى ذلك ظلت معظم صادرات الأرجنتين مركزة في المنتجات التقليدية ذات القيمة المضافة المنخفضة (وأهمها المنتجات الزراعية والطاقة).

وهنا يثور التساؤل : لماذا عجزت الأرجنتين عن الارتقاء بمستوى الصادرات؟

إن السبب في ذلك يرجع إلى عدة عوامل لعل أهمها :

(١) لقد نمت الصناعة في الأرجنتين (كما هو الحال في مصر) خلف أسوار حمائية مرتفعة منذ الستينيات ولم تعمل هذه الصناعات على رفع كفاءتها الإنتاجية فعجزت الكثير منها عن المنافسة وتعرضت المنشآت للإفلاس. ومن ناحية أخرى كان هناك تحيز واضح لسياسة الإحلال محل الواردات (بدلاً من تشجيع الصادرات). فقد كانت معدلات الحماية الفعلية على بعض منتجات القطاع الصناعي في الأرجنتين مرتفعة (١٠٠٪) مما ولد تحيزاً ضد الصادرات. وحتى حينما قامت الدولة بتحرير الواردات وتبني إجراءات لتشجيع الصادرات، لم تنجح هذه الإجراءات في دفع عجلة التصدير مقارنة بدول شرق آسيا حيث أن الإعانات المقدمة في الأرجنتين كانت لبعض الصناعات التي كان من المتوقع لها أن تحقق إنجازات تصديرية في المستقبل ولكن الإعانات المقدمة من قبل الدول الآسيوية كانت لتلك الصناعات التي ثبتت أقدامها في الأسواق العالمية وكان لها قوة دفع كبيرة للخلف وللأمام^(٦). وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن برنامج التحرير في الأرجنتين قد ركز على تحرير الواردات ولكنه لم يتضمن إجراءات كافية لتشجيع الصادرات (Edwards, 1992). بل لعبت التجارة الدولية في نطاق نفس الصناعة دوراً حيوياً بالنسبة للأرجنتين مما لم يساعد على توسيع قاعدة الصناعة المحلية وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

عدد المجموعات السلعية التي تمثل فيها التجارة
في نطاق نفس الصناعة أكثر من ٥٠% من إجمالي التجارة الثنائية
بين الأرجنتين والمناطق الأخرى

١٩٩١	١٩٨٠	التجارة بين الأرجنتين والمناطق المختلفة
٣٢	١١	أمريكا اللاتينية
٢٤	١٤	أمريكا الشمالية
١٤	٦	غرب أوروبا
١٠	٦	جنوب شرق آسيا

Source : Baumann, R., (1994), Intra Industry Trade : A Comparison
Between Latin America & Some Industrial countries, John Hop.
Univ. Washington, D.C.

ونلاحظ من الجدول السابق أن التجارة الدولية في نطاق نفس الصناعة
بين الأرجنتين وكافة المناطق الأخرى قد تزايدت ولاسيما مع منطقة أمريكا
اللاتينية حيث زاد التبادل التجاري في نطاق نفس المنتج بحوالى ثلاث مرات
بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩١ .

(٢) ضعف ثقة بعض المنشآت الصناعية في برنامج الإصلاح
الأرجنتيني مما قلل من رغبتها في إجراء التغييرات الهيكلية في أنماط
الإنتاج . فهذا التعديل في نمط الإنتاج لرفع الكفاءة يعتمد إلى حد كبير على
درجة مصداقية برنامج الإصلاح ومدى الثقة في النظام . فإذا اعتقد المنظمون
أن الإصلاح لن يستمر لفترة طويلة فلن يكون لديهم الحافز لرفع الكفاءة
الإنتاجية وبالتالي يكون السلوك الأمثل من وجهة نظرهم هو تخزين السلع
المعمرة المستوردة . (Sikkink, 1991) .

(٣) عدم مرونة أسواق العمل في الأرجنتين. فقد دلت الدراسات أن برامج الإصلاح التجاري الناجحة والتي ترتب عليها إرتفاع إنتاجية العامل، قد اتسمت بوجود أسواق عمل مرنة. أما في الأرجنتين فقد اتسم سوق العمل بالاضطرابات والتشوهات مما أدى إلى إرتفاع التكلفة وإنخفاض الكفاءة الإنتاجية في الصناعات المختلفة (Pastor et al., 1999).

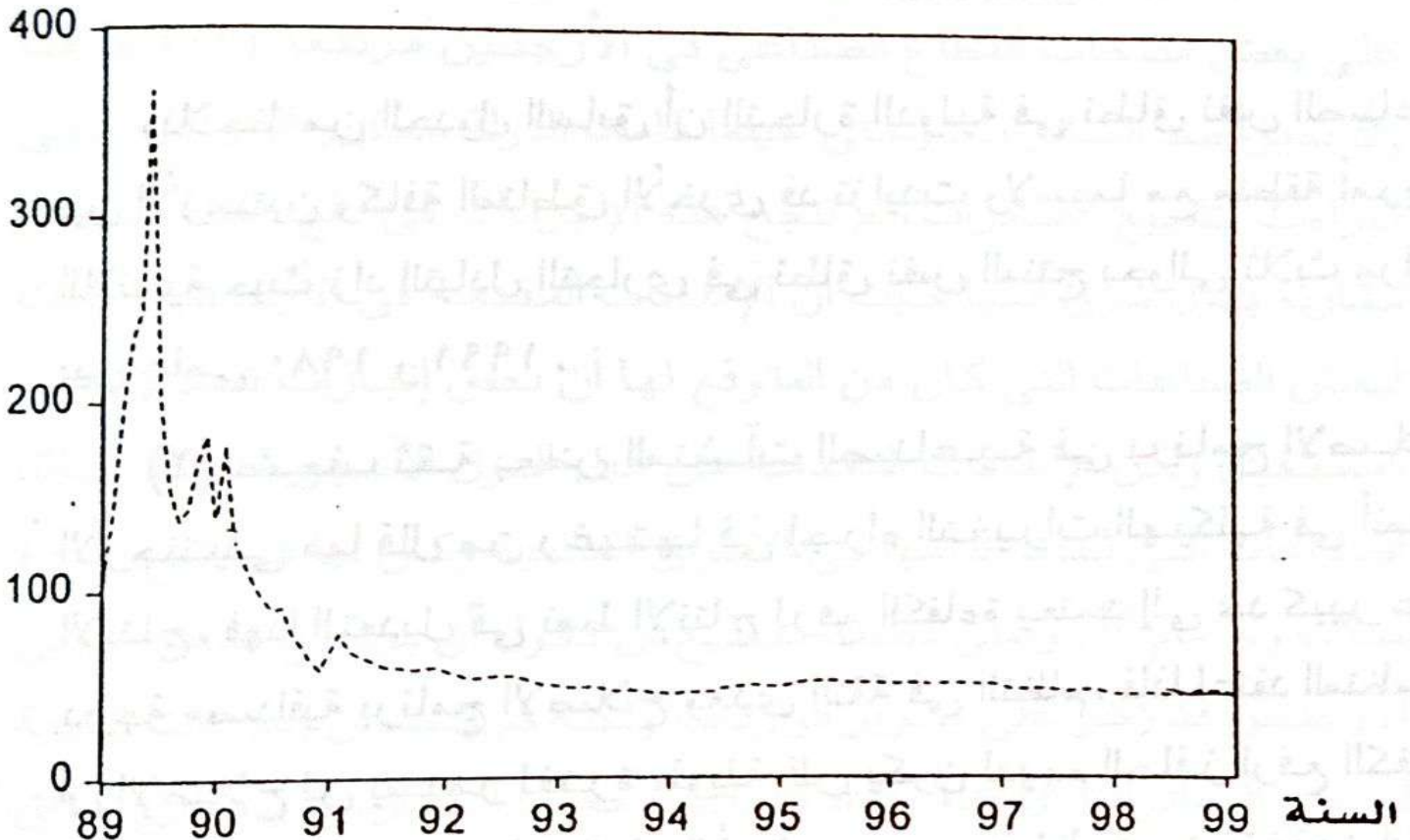
(٤) ارتفاع القيمة الحقيقية للبيزو الأرجنتيني بالإضافة إلى الكساد العالمي مما ترتب عليه تباطؤ معدل نمو الصادرات بالأسعار الثابتة خاصة في عام ١٩٩٣ (Papageorgiou et al., 1997).

إن الشكل التالي يوضح تطور سلوك سعر الصرف الحقيقي في الأرجنتين خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٩.

شكل رقم (١)

الرقم القياسي
للسعر الحقيقي

تطور سلوك سعر الصرف الحقيقي في الأرجنتين
خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٩



Source : Edwards, S., Finance Integration & Exchange Rate Policy : Lesson From Recent Crises, EPIC, Cairo, 2000, p. 36.

إن هذا الارتفاع فى القيمة الحقيقية للبيزو الأرجنتيلى كان راجعاً إلى عاملين رئيسيين:

١ - سياسة سعر الصرف الثابت المتبعة لمحاربة التضخم فى إطار مجلس إدارة العملة.

٢ - تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل.

٣ - ضعف الجانب الحقيقى للاقتصاد الأرجنتيلى.

فعلى الرغم من سرعة تحقيق التثبيت الاقتصادى إلا أن معدل التضخم فى الأرجنتين فاق نظيره فى الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى استمرار ارتفاع القيمة الحقيقية للبيزو منذ ١٩٩١ (وخاصة وأن إنتاجية العمل ظلت منخفضة نسبياً فى الأرجنتين).

هذا وقد بلغت صافى التدفقات الرأسمالية للداخل كنسبة من إجمالى الناتج المحلى ٢,٢ ٪ فى ١٩٨٧ و ٢,٨ ٪ فى ١٩٨٨ و ٠,٣ ٪ فى ١٩٨٩ و ٠,٥ ٪ فى ١٩٩٠ ثم ارتفعت إلى ٣ ٪ فى ١٩٩١ و ٥,٧ ٪ فى ١٩٩٢. (IMF, 1993).

إن هذه الزيادة فى رؤوس الأموال المتدفقة إلى الداخل أدت إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للبيزو real appreciation حيث زاد الإنفاق الكلى. وجزء لا يستهان به من هذا الإنفاق قد تم توجيهه للقطاع المنتج للسلع غير القابلة للتجارة (بما فيها الأراضى والأصول الحقيقية) مما أدى إلى الضغط على الأسعار النسبية. ومما هو جدير بالملاحظة أن معظم هذه التدفقات كان فى شكل استثمار غير مباشر فى الحافطة أكثر منه استثمار أجنبى مباشر. وظل الجانب الحقيقى للاقتصاد ضعيفاً.

وفى ١٩٩٣ حاولت الأرجنتين أن تواجه اختلال الأسعار النسبية عن طريق زيادة التعريفات وتقديم إعانات للصادرات ولكن هذه الإجراءات لم

تكن فعالة في رفع القدرة التنافسية فبلغ العجز في الميزان التجاري ٢٤٢٧ مليون دولار في عام ١٩٩٣ (الجدول رقم ١). كما ظهرت المشكلات المالية : فعلى الرغم من تزايد الإيرادات العامة المشتقة من ضرائب الدخل والقيمة المضافة إلا أن الإنفاق الحكومي ظل مرتفعاً. وانخفضت نسبة الإيداع المحلي لإجمالي الناتج المحلي في الأرجنتين من ١٩.٢٪ في ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ١٣.١٪ فقط في ١٩٩٢/١٩٩٣ (Felix, D., 1994). وارتفع معدل البطالة من ٧٪ في ١٩٩٠ إلى ١٢٪ في ١٩٩٤ (ولم تول حكومة الرئيس كارلوس منعم اهتماماً كبيراً لارتفاع هذا المعدل). وتزايدت المديونية الخارجية حتى بلغت ٧١ مليار دولار في ١٩٩٣ وزاد عجز الحساب الجاري من ٦٤٧ مليون دولار في ١٩٩١ إلى ٧٥١٤ مليون دولار في ١٩٩٣ (جدول رقم ١).

ثالثاً، مدي تآثر الأرجنتين بالآزمات المكسيكية والآسيوية والروسية والبرازيلية خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩،

إلى جانب المشكلات الداخلية السابق الإشارة إليها (خاصة إرتفاع العجز التجاري والمديونية الخارجية وارتفاع عجز الحساب الجاري وضعف معدلات الإيداع وارتفاع معدل البطالة) ظهرت بعض الصدمات الخارجية في شكل آزمات مالية حادة في بعض الدول فكيف كان تأثير هذه الآزمات على الأداء الاقتصادي في الأرجنتين؟

نلاحظ أنه على الرغم من أن الظروف الخارجية كانت مسئولة إلى حد كبير عن انتعاش الأرجنتين في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ (كما سبق أن بيّنا حيث دفع انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية المستثمرين لمحاولة إيجاد فرص أفضل للاستثمار في الأسواق الناشئة ومنها الأرجنتين) إلا أن ظهور أزمة المكسيك، أزمة التكيلا Tequila Crisis في عام ١٩٩٥

وتدفق رؤوس الأموال بشكل حاد ومفاجئ إلى خارج المكسيك، قد أثر على كافة الاقتصادات التي اتسمت بنفس الخصائص المكسيكية ألا وهي:

- ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية real appreciation .

- عجز الحساب الجارى .

- تزايد المديونية الخارجية .

ففى الأرجنتين فى عام ١٩٩٥ ، بفعل آثار الانتشار، انخفضت الودائع بمقدار ١٧ ٪ وتدفق حوالى ٥,٥ بليون دولار إلى الخارج (Wise, 1999)، فواجه صانعو السياسة الاقتصادية فى الأرجنتين تحدياً كبيراً وهو محاولة الدفاع عن مجلس إدارة العملة. وانخفض إجمالى الناتج المحلى الحقيقى فى عام ١٩٩٥ بمقدار ٤,٦ ٪ (جدول رقم ١). هذا وقد انخفض الناتج الصناعى بمعدل ٦,٤ ٪ وتزايد الدين الخارجى بحوالى الثلث بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٥ (Wise, 2000). وعندما حاولت الحكومة الأرجنتينية التمسك بنظام سعر الصرف الثابت مع زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ارتفعت أسعار الفائدة وصارت أكثر المشكلات إلحاحاً فى ذلك الوقت هى:

(١) ضرورة مواجهة ضعف الجهاز المصرفى : فبدأت الأرجنتين فى تحقيق نوع من الإصلاح العميق لهذا القطاع. ونجحت الأرجنتين فى هذا الصدد حيث أنه بعد سنة واحدة زادت الودائع عن المستويات المسجلة قبل أزمة التكيلا. فإن نجاح الأرجنتين فى مواجهة مشكلات الجهاز المصرفى أدى إلى زيادة القدرة على التصدى للأزمات المالية.

(٢) ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومى وإعادة النظر فى السياسة المالية :

فقد عملت الحكومة على خفض أكثر من بليون دولار من الموازنة العامة فى عام ١٩٩٥ وزادت الضرائب وأعيد النظر فى النظم الخاصة بالتأمينات

الاجتماعية . ولكن منذ بداية الأزمة المكسيكية بدا واضحاً أن عملية الإصلاح المالي اتسمت بالقصور على مستوى القطاعات والأقاليم المختلفة . فقد ظهرت التناقضات بين السياسة المالية على المستوى الحكومى من ناحية وعلى مستوى الإدارات المحلية فى الأقاليم المختلفة من ناحية أخرى مما عرقل القدرة على تحقيق الأهداف المالية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولى . فإن الإنفاق العام فى مجال الإدارات المحلية فى ١٩٩٥ قد زاد بمقدار ١٣٪ سنوياً . إن هذا التباطؤ من جانب الإدارات المحلية فى خفض الإنفاق الحكومى وفى خصخصة عدد من الأصول المملوكة للدولة قد شكل أهم الصعوبات التى واجهت الأرجنتين فى تلك الفترة (Pastor et al., 1999) .

(٣) كيفية تعديل الأسعار النسبية فى ظل وجود مجلس إدارة العملة . فرأت الحكومة الأرجنتينية لمواجهة العجز التجارى الناتج عن ضعف القدرة التنافسية نتيجة ارتفاع القيمة الحقيقية للبيزو الأرجنتينى أنه يجب العمل على رفع إنتاجية العمل (إلى جانب فرض بعض التعريفات وتقديم بعض الإعانات للتصدير) ، ولكن الدراسات قد دلت على أن متوسط إنتاجية العمل لم تتزايد خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ عن ٤,١٪ (ECLAC, 1997) . وإذا أخذنا فى الحسبان أن معدل البطالة تصاعد حتى بلغ ١٣٪ فى ١٩٩٥ ، لوجدنا أن معظم المكاسب التى تحققت من حيث الإنتاجية قد اعتمدت أساساً على تسريح العمال وخفض حجم أعمال المنشآت فى حين تراجعت الكفاءة الإنتاجية فى العديد من الأنشطة .

ولكن لحسن الطالع بدأت أسعار السلع فى الإرتفاع وزاد الطلب على السلع الأرجنتينية وخاصة من قبل البرازيل عندما اتبعت الأخيرة خطة الريل Real Plan (Fishlow, 1997) وعلى ذلك حقق الميزان التجارى فائضاً فى عام ١٩٩٥ مقداره ٢٢٣٨ مليون دولار (جدول رقم ١) .

وعلى الرغم من أن مشكلة الأسعار النسبية وارتفاع القيمة الحقيقية للبيزو الأرجنتيني كانت لاتزال قائمة إلا أن الأرجنتين قد نجحت في رفع نسبة إجمالي الاستثمار المحلي الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي من ١٧,٥ % في ١٩٩٥ إلى ١٩,٤ % في ١٩٩٧ وارتفع معدل نمو إجمالي الناتج الحقيقي من -٤,٦ % في ١٩٩٥ إلى ٨,٦ % في عام ١٩٩٧. كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي الحقيقي من -٦,٤ % في ١٩٩٥ إلى ٦,٧ % في ١٩٩٧ (جدول رقم ١). وعلى ذلك بدا أن أزمة التكيلا المكسيكية كانت مشكلة عارضة أثرت بشكل مؤقت على الاقتصاد الأرجنتيني.

ثم واجهت الأرجنتين مشكلات متمثلة في سلسلة من الانخفاضات الحادة في قيم بعض العملات: أولها كان في منتصف ١٩٩٧ حيث هبطت قيم العملات الآسيوية هبوطاً حاداً ثم انخفضت قيمة العملة الروسية انخفاضاً كبيراً في ١٩٩٨. إن الجدول التالي يوضح مدى تأثير الأزمات المكسيكية والآسيوية والروسية على الاقتصاد الأرجنتيني.

جدول رقم (٥)

تأثير الأزمات المالية المكسيكية والآسيوية
والبرازيلية على الاقتصاد الأرجنتيني في التسعينيات

المؤشر	آثار الانتشار الناجمة عن أزمة التكيلا المكسيكية	آثار الانتشار الناجمة عن الأزمات الآسيوية	آثار الانتشار الناجمة عن الأزمة الروسية
تزايد الدولار ^(١) (%)	٧,١	٢,٩	٣,٣
خسائر احتياطي الصرف الأجنبي (%)	٣٥,٦ -	٤,٩ -	٥,٤ -
نسبة التغير في إجمالي الودائع (%)	٢٠,٤ -	٣,٣	١,٨
نسبة التغير في الأسهم (%)	٤٥,٧ -	٣٣,٢ -	٣٧,٦ -
مخاطر العملة ^(٢)	١٢٤٤	٣٠٨	٢٧٩

Source : Economic Commission for Latin America & the Caribbean (ECLAC), 1999 Capital flows to Latin America & the Caribbean CEPAL 18 (3).

(١) الدولار : الودائع الدولارية كنسبة من إجمالي الودائع.

(٢) مخاطر العملة متمثلة في الفروقات بين أسعار الفائدة على البيزو والدولار (على شهادات الإيداع لمدة شهر) مقاسة بالنقاط basis points.

إن الجدول السابق يعكس عدة حقائق لعل أهمها أن الاقتصاد الأرجنتيني قد تأثر بكافة الأزمات المالية ولكن تأثير الأزمات الآسيوية والروسية لم يكن على نفس درجة شدة تأثير الأزمة المكسيكية . فإن نجاح الأرجنتين في مواجهة الأزمات الآسيوية والروسية إنما يرجع إلى الإصلاحات الإيجابية التي تبنتها السلطات الأرجنتينية في نطاق الجهاز المصرفي بعد أزمة التكيلا المكسيكية . فقد ترتب على هذه الأزمة الأخيرة زيادة مشاركة البنوك الأجنبية

فى النظام المصرفى فى الأرجنتين ونتيجة لاندلاع أزمة المكسيك وضعت الأرجنتين نظاماً صارماً للإشراف على الجهاز المصرفى ووطدت من قوة هذا الجهاز.

واستطاعت الأرجنتين فى عام ١٩٩٨ أن تخفض نسبة العجز المالى لإجمالى الناتج المحلى حيث بلغ ١.٣ ٪ وسهلت عملية إدارة الدين العام قصير الأجل. ولكن المديونية الخارجية ظلت فى تزايد مستمر حتى بلغت حوالى ٥٠ ٪ من إجمالى الناتج المحلى فى ١٩٩٨ حيث أن الأداء الأفضل للأرجنتين سهل لها عملية الاقتراض من الخارج. فبلغ إجمالى الدين الخارجى ١٢٩ مليار دولار فى ١٩٩٨.

وعلى الرغم من انخفاض معدل النمو من ٨.٦ ٪ فى ١٩٩٧ إلى ٤ ٪ فقط فى ١٩٩٨ (جدول رقم ١) إلا أن نجاح الدولة فى مواجهة الأزمات المالية الآسيوية والروسية قد ترتب عليه زيادة درجة الثقة فى مجلس إدارة العملة.

ولكن فى عام ١٩٩٩ واجه الاقتصاد الأرجنتينى تحدياً كبيراً، حيث انخفضت قيمة العملة البرازيلية فى يناير ١٩٩٩ انخفاضاً حاداً (بنسبة ٤٠ ٪) بالإضافة إلى إرتفاع أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية مما أثر بشكل سلبى على أسواق المال وأسعار السندات فى الأرجنتين. ونتيجة للأزمة البرازيلية كانت الأرجنتين فى حاجة إلى تعزيز الثقة فى مجلس إدارة العملة وخاصة وأن الجانب الحقيقى للاقتصاد الأرجنتينى قد تأثر بشكل سلبى. إن الجدول التالى يوضح تأثير الأزمة البرازيلية والإنخفاض الحاد فى قيمة الريل على الجانب الحقيقى للاقتصاد الأرجنتينى.

جدول رقم (٦)

تأثير الأزمة البرازيلية في ١٩٩٩
على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأرجنتيني

١٩٩٩	١٩٩٨	المؤشر
٣,٢ -	٤	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي %
١,٦ -	٤,١	معدل نمو الاستهلاك الحقيقي %
٨,٠ -	٧,٢	معدل نمو الاستثمار الثابت %
٥,٠ -	٧,٥	معدل نمو الصادرات من السلع والخدمات والأسعار الثابتة %
٧,٠ -	٨,٥	معدل نمو الواردات من السلع والخدمات والأسعار الثابتة %
١٢,١ -	١١,٩ -	عجز الحساب الجاري (بالبليون دولار)
٥,٣ -	٦ -	عجز الميزان التجاري (بالبليون دولار)
٥,٤ -	٣,٩ -	عجز الموازنة العامة (بالبليون دولار)

Source : Economic Commission for Latin America & the Caribbean (ECLAC), 1999 Overview of Latin America & the Caribbean CEPAL 18 (1).

وبمقارنة تأثير الاقتصاد الأرجنتيني بالأزمات المكسيكية والآسيوية والروسية من ناحية وبالأزمة البرازيلية من ناحية أخرى، يتضح لنا أن الأزمات الأولى قد انتقلت إلى الأرجنتين عن طريق التدفقات المالية، أما عن آلية انتقال الأزمة البرازيلية للاقتصاد الأرجنتيني، فقد كانت عن طريق القطاع الحقيقي. فعلى حين أدى التوسع السابق في الصادرات الأرجنتينية إلى الأسواق

البرازيلية نتيجة ارتفاع قيمة العملة البرازيلية قبل عام ١٩٩٩ بالنسبة للبيزو الأرجنتيني] إلى مقاومة الأرجنتين للأزمات المكسيكية والآسيوية والروسية حيث سجل الميزان التجاري مع البرازيل خلال السنوات ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨ فائضاً (٧)، إلا أنه نتيجة للإنخفاض الحاد في قيمة الريل البرازيلي في عام ١٩٩٩ ارتفع سعر الصرف الثنائي للبيزو بمقدار ١٨ ٪ مما أثر بشكل سلبي على القطاع المنتج للسلع القابلة للتجارة (Wise, 2000). إن هذا التحول غير المرغوب فيه في الأسعار النسبية قد زاد سوءاً خلال عام ١٩٩٩ نتيجة ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي في مواجهة العديد من العملات الأخرى حيث يعتبر الدولار مرسة مجلس إدارة العملة في الأرجنتين. أضف إلى ماسبق ظهور مشكلات أخرى متمثلة في إنخفاض الإنتاج الصناعي بمقدار ٩,٥ ٪ في الأرجنتين خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ١٩٩٩. (Kraus, 1999) بل انخفض إنتاج السيارات بمقدار ٥٠ ٪ في أواخر عام ١٩٩٩. وزاد عجز الميزان التجاري في الأرجنتين حيث بلغ حوالي ٥,٣ بليون دولار في ١٩٩٩ وبلغ عجز الحساب الجاري ١٢ بليون دولار في نفس العام (Wise, 2000). وبدا واضحاً أن السياسة المالية والنقدية الإنكماشية (والتي كانت سبباً في النجاح المبدئي لخطة التحويل Convertibility Plan) لم تعد كافية في حد ذاتها لمواجهة الآثار السلبية للأزمات المالية. هذا وقد وافق صندوق النقد الدولي على اتباع الأرجنتين لبعض السياسات المالية التوسعية في نهاية ١٩٩٩ وبداية عام ٢٠٠٠ حيث أن الكساد العميق أدى إلى إنخفاض حصيلة الضرائب بأقل من المعدلات المتوقعة.

وعلى ذلك أدت الأزمة البرازيلية في يناير ١٩٩٩ إلى ظهور مشكلة ألا وهي:

كيف يمكن تعديل هيكل الأسعار النسبية في إطار سعر صرف ثابت لا يسمح بتخفيض قيمة العملة؟

وجدت السلطات الأرجنتينية أن السبيل الوحيد لتعديل سعر الصرف الحقيقي هو رفع الإنتاجية مما يرفع القدرة التنافسية للأرجنتين. ولكن هل نجحت الأرجنتين في ذلك؟

لم تنجح الحكومة حيث عجزت عن خفض تكاليف العمالة أو رفع إنتاجية العمل. وفي نفس الوقت لم تقلل الحكومة من الضرائب المفروضة على قطاع الأعمال. وعلى ذلك ترتب على غياب الحوافز اللازمة لرفع الإنتاجية مع سيل من السلع البرازيلية المصدرة للسوق المحلية في الأرجنتين إلى مناداة البعض بالحماية. وطالب القطاع الخاص بضرورة خفض أسعار الفائدة على رأس المال العامل، كما نادى بخفض الضرائب على الأرباح بمقدار ٣٥٪ ورفع درجة المرونة المتعلقة بقوانين العمل، حتى يمكن خفض تكاليف أداء الأعمال في الأرجنتين. (Latin American Report, 1999).

رابعاً، أسباب تعرض الأرجنتين لأزمة اقتصادية طاحنة بعد مرور حقبة من الزمن على الإصلاح:

واجهت الأرجنتين تحديات ومشكلات عظيمة بعد مرور حقبة من الزمن على الإصلاح الاقتصادي لعل أهمها:

- (١) تركيز ملكية الأصول الإنتاجية وانتشار الفساد.
- (٢) ارتفاع المديونية الخارجية وارتفاع نسبة خدمة الدين حتى بلغت ٦٠٪ في عام ٢٠٠١.

(٣) ارتفاع معدل البطالة وسوء توزيع الدخل القومي وانتشار الفقر وعدم اهتمام برنامج الإصلاح الاقتصادي بالبعد الاجتماعي مع عدم مرونة سوق العمل.

(٤) غياب استراتيجية تنمية طويلة الأجل واضحة المعالم، واستمرار إرتفاع القيمة الحقيقية للبيزو الأرجنتينى وتناقص القدرة التنافسية وتزايد عجز الميزان التجارى والحساب الجارى.

فإن برنامج الخصخصة فى الأرجنتين قد خلق العديد من المشكلات لعل أهمها:

أ - تركز الأصول الإنتاجية مع ضعف قوانين مكافحة الاحتكار وملاحظة الأسواق وانتشار الفساد، فلم تستطع حكومة الرئيس كارلوس منعم مواجهة الممارسات الاحتكارية. فقد بلغ نصيب ثلاث شركات تم خصخصتها ٤٠٪ من إجمالى العائد لـ ٧٠٠ شركة مسجلة فى سوق المال فى بيونس آيرس (Latin American Report, 1995) ان مثل هذا التركيز فى الأصول الإنتاجية لايسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تنافس بشكل فعال فى مجال الإنتاج. وإذا علمنا أن هذه المنشآت الصغيرة هى التى عادة ما تكون مسئولة عن خلق فرص جديدة للعمل لاتضح لنا مدى عمق مشكلة البطالة فى الأرجنتين.

ب - إرتفاع أسعار بعض الخدمات التى تم خصخصتها ، فقد تزايدت أسعار بعض الخدمات العامة بحوالى ٥٥٪ (كالكهرباء والمواصلات والاتصالات) (Wise, 2000).

ج - ترتب على برنامج الخصخصة فى الأرجنتين تزايد المديونية الخارجية. فإن هذا البرنامج قد اتسم بالسرعة من حيث التطبيق وبالشمول من حيث النطاق حيث شمل العديد من الوحدات الإنتاجية والخدمية والمرافق العامة. هذا وقد استغلت الشركات متعددة الجنسية التزام الأرجنتين بسياسة سعر الصرف الثابت والدائم فى إطار مجلس الإشراف على العملة

مع سرعة التحرير التجارى وتحرير المعاملات الرأسمالية فأسرعت بتملك الوحدات المحلية وسرعة الحصول على حق التشغيل، ولكنها فى هذا الصدد قد قامت بالإقتراض بالعملة المحلية من البنوك العاملة فى الأرجنتين لتمويل إحتياجاتها لشراء المرافق والوحدات وللحصول على حق التشغيل والاستغلال. وبالقطع لم يكن هناك ما يمنع من الإقتراض بالعملة المحلية، حيث لم يكن هناك فارق بين العملة المحلية والدولار وفقاً للسياسة النقدية المتبعة. ومن الناحية الأخرى شجعت الشركات الأجنبية البنوك العاملة فى الأرجنتين على زيادة الإقتراض الخارجى لتمويل عمليات تشغيل المرافق والخدمات التى تم خصصتها فزادت المديونية الخارجية زيادة هائلة حتى بلغت ١٤٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٩ (World Bank, 2000). وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن السياسة النقدية التى اتبعتها الأرجنتين قد سهلت للشركات متعددة الجنسية عمليات الإقتراض محلياً وتحويل الأرباح للدولة الأم. هذا فى الوقت الذى ضعفت فيه العلاقة بين الحكومة وقطاع الأعمال الخاص فى الأرجنتين مع ضعف وفساد المؤسسات المحلية حيث انتشرت الرشاوى وسوء تخصيص الموارد فارتفعت تكلفة الإنتاج وفقد الإنتاج الوطنى الكثير من مزاياه التنافسية مما قلل من معدل نمو إجمالى الناتج المحلى الحقيقى حتى سجل معدلاً سالباً فى عام ١٩٩٩ (-٣,٣%) وانخفضت الصادرات غير التقليدية وتزايد عجز ميزان المدفوعات (World Bank, 2000).

إن استراتيجىة التنمية فى الأرجنتين لم تكن استراتيجىة طويلة الأجل واضحة المعالم. حقيقة تضاعف حجم التجارة كنسبة من إجمالى الناتج المحلى منذ ١٩٩٠، ولكن استراتيجىة التنمية المتبعة والقائمة على الخصخصة

والتحرير وعدم التدخل مع اتباع سياسة سعر الصرف الثابت والدائم قد ترتب عليها أن معظم الصادرات كانت ذات قيمة مضافة منخفضة وتزايد استيراد السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الرأسمالية. وزادت تجارة الأرجنتين مع الخارج في نطاق نفس المنتج مما لم يساعد على توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج وهيكل الصادرات.

بالإضافة إلى ما سبق فإن المخاطر الخاصة بالعملة Currency risk في إطار مجلس الإشراف على العملة لم تختفى (على عكس ما كان متوقفاً). فقد ظلت الفروقات بين أسعار الفائدة على البيزو والدولار (على الودائع لمدة ٣٠ يوم خلال الفترة ١٩٩٣ حتى ١٩٩٩) قائمة بل تزايد هذا الفارق بشدة بعد أزمة التكيلا (حيث زاد عن ١٤٠٠ نقطة basis points (Edwards, 2000)). وعلى الرغم من انخفاض هذا الفارق إلا أنه ظل متواجداً ومتقلباً. فخلال الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٩٩، بلغت الفروقات بين أسعار الفائدة على البيزو الأرجنتيني والدولار (على الودائع لمدة ٣٠ يوم) في المتوسط ١٤٠ نقطة (Edwards, 2000).

وأما بالنسبة للبعد الاجتماعي والآثار التوزيعية لبرنامج الإصلاح الأرجنتيني ومدى انتشار الفقر، فكلها أمور يمكن الحكم عليها من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (٧)

بعض المؤشرات الخاصة بالنمو والاستثمار

وبعض الآثار التوزيعية في الأرجنتين خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٩ (%)

المؤشر	الفترة	%
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (١)	١٩٩٩ - ١٩٩٠	٤,٢
إجمالي الاستثمار المحلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (٢)	١٩٩٨ - ١٩٩٠	١٧,٧
متوسط معدل النمو السنوي للأجور الحقيقية (٣)	١٩٩٩ - ١٩٩٠	صفر
متوسط معدل النمو السنوي للتوظيف (٤)	١٩٩٨ - ١٩٩٠	١,٣
متوسط معدل النمو السنوي لإنتاجية العمل (٤)	١٩٩٥ - ١٩٩٠	٤,١
متوسط معدل النمو السنوي للبطالة في الحضر (٤)	١٩٩٨ - ١٩٩٠	١١,٦
فجوة التعليم (٥)	١٩٩٦	١,٩
نصيب أفقر ٤٠٪ من السكان من الدخل القومي (٦)	١٩٨٦	١٦,٢
	١٩٩٠	١٤,٩
	١٩٩٤	١٣,٩
	١٩٩٦	١٤,٩
نصيب أغنى ١٠٪ من السكان من الدخل القومي (٦)	١٩٨٦	٣٤,٥
	١٩٩٠	٣٤,٨
	١٩٩٤	٢٤,٢
	١٩٩٦	٣٥,٨

Source : (1) ECLAC. www.eclac.org.

(2) World Development Indicators (CD - ROM, 1998)

(3) ECLAC www.eclac.org.

(4) ECLAC. www.eclac.org.

(5) Behrman, J. Birdsall, N. & Szekely, M., "Social Mobility, Brookings Instit. , Washington, D. C., 1998.

وتقاس فجوة التعليم بمتوسط عدد سنوات التخلف الدراسي للتلاميذ بين سن ١٥ - ١٨.

(6) ECLAC, www.eclac.org.

يعكس الجدول السابق أن حكومة الرئيس كارلوس منعم فى محاولاتها لتحقيق استقرار الأسعار ودفع عجلة النمو والاستثمار قد فشلت فى الوصول إلى عامة الشعب. فارتفاع معدل البطالة (١١.٦٪ فى الحضر كمتوسط للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٨)، و ٢٠٪ فى عام ٢٠٠١ كمعدل البطالة فى الأرجنتين لم يرجع إلى زيادة نطاق الخصخصة بقدر ما رجع إلى التشوهات السائدة فى سوق العمل وعدم قدرة الأرجنتين على توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه نتيجة لاختلال الأسعار النسبية وعدم الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. فإن المنشآت التابعة للدولة قد استوعبت فقط ٣٪ - ٤٪ من إجمالى العمالة. وعلى ذلك ترجع الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع معدل البطالة إلى اختلال سوق العمل حيث ارتفعت التكاليف غير الأجرية *non wage labor costs* وظهرت الاختلالات كذلك فى مجال تعيين وتسريح العمال. إن وجود سوق عمل يتسم بالمرونة يساعد على الإسراع بعملية الإصلاح ويحقق التخصيص الأفضل للموارد كما يقلل من الضغط على سعر الصرف ويزيد من فرص العمل (Pessino, 1997). ولكن قد حدث العكس فى الأرجنتين حيث ترتب على ارتفاع القيمة الحقيقية للبيزو منذ ١٩٩١ توجيه الكثير من الموارد الاقتصادية نحو الأنشطة كثيفة رأس المال فى القطاع المنتج للسلع غير القابلة للتجارة.

وكذلك يتضح من الجدول رقم (٧) أن سوء توزيع الدخل بدا واضحاً فى التسعينيات. وكانت خسائر الدخل لأفقر ٤٠٪ من السكان واضحة. بل نلاحظ التفاوت الكبير بين أفقر ٤٠٪ من السكان وأغنى ١٠٪. ونستطيع أن نرجع مثل هذه الآثار التوزيعية للدخل القومى إلى ظاهرة تركيز الأصول الإنتاجية منذ التحرير وانتشار الرشاوى وفساد المؤسسات والفجوة المتزايدة فى مجال التعليم والخبرات وعدم اهتمام الحكومة بالبعد الاجتماعى. فعلى الرغم

من أن الأرجنتين تعتبر من أكثر دول المنطقة إنتشاراً للتعليم إلا أنه منذ الثمانينيات تعاني الأرجنتين من تدنى نوعية التعليم وعدم الاهتمام الكافي بالتدريب. وحتى الشركات الأجنبية العاملة في الأرجنتين فقد تركز نشاطها في قطاع الخدمات واستخدمت في الكثير من الحالات تكنولوجيا كانت خارج نطاق خبرة متوسط العامل الوطني.

ومما هو جدير بالذكر أن ذلك الوضع المتعلق بمستوى ونوعية التعليم والتدريب لم يكن أمراً متعلقاً بالأرجنتين وحدها بل بمعظم دول أمريكا اللاتينية. كما نلاحظ إنخفاض مستوى التعليم والتدريب في المتوسط للعامل في أمريكا اللاتينية بالمقارنة بالوضع في دول شرق آسيا حيث تركز هذه الدول الأخيرة على ضرورة اكتساب العامل للخبرات والمهارات اللازمة للوظيفة. وعلى الرغم من أن الأرجنتين تعتبر من أكثر دول أمريكا اللاتينية تقدماً من حيث الاستثمار في التعليم إلا أن ٦٩٪ من أفقر ٢٠٪ من السكان اقتصرت مدة دراستهم المدرسية على أقل من خمس سنوات. وهكذا عجز نظام التعليم في الأرجنتين على أن يحقق العلاقة الديناميكية المطلوبة بين الخبرات اللازمة من ناحية وبين أسواق العمل من ناحية أخرى (Pessino, 1997).

ونتيجة لإرتفاع معدل البطالة وتزايد المديونية الخارجية وانتشار الفساد والفقر وضعف الأداء الحقيقي للاقتصاد الأرجنتيني عجزت الحكومة عن سداد المديونية الخارجية واضطرت السلطات تخفيض سعر صرف العملة المحلية بحوالي ٣٠٪، واندلعت المظاهرات وأخيراً طلبت الحكومة الجديدة ٢٠ مليار دولار قروضاً من صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة.

خامساً ، بعض أوجه الشبه والاختلاف بين انعكاسات مسيرة الإصلاح الاقتصادي في مصر والأرجنتين وأهم الدروس المستفادة من الأزمة الاقتصادية الأرجنتينية،

لقد أسفر نظام سعر الصرف المتبع في كل من مصر والأرجنتين خلال التسعينيات - على الرغم من اختلافه - عن ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية real appreciation مما ترتب عليه انخفاض القدرة التنافسية للسلع المحلية وتزايد عجز الميزان التجاري وتزايد عجز الحساب الجاري.

فقد بين البحث أن الأرجنتين قد اتبعت نظام سعر الصرف الثابت والدائم حيث ربطت البيزو بالدولار في إطار مجلس الإشراف على العملة. أما مصر فقد اتبعت نظام مرساة سعر الصرف Exchange rate as a nominal anchor حيث يقوم البنك المركزي بربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي ويضمن استقرار سعر الصرف الاسمي عند حدود معينة كوسيلة لمواجهة التضخم. ويتدخل البنك المركزي في حالات الضرورة مشترياً للجنيه وبائعاً للدولار عندما يرتفع الطلب على الدولار وبائعاً للجنيه ومشترياً للدولار عندما يرتفع الطلب على الجنيه المصري. وفي ظل هذا النظام يصبح سعر صرف الجنيه بالنسبة للعملة الأخرى مشتقاً من سعر صرف الدولار الأمريكي لهذه العملات في الأسواق العالمية للنقد.

وقد ترتب على النظام المتبع لسعر الصرف في كل من مصر والأرجنتين، ومع وجود فروقات بين أسعار الفائدة على العملة المحلية والدولار إلى تدفق كميات هائلة من رؤوس الأموال إلى الداخل. فخلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٦ بلغ هذا التدفق حوالي ٦ بليون دولار في مصر وفي الأرجنتين بلغ هذا التدفق خلال ١٩٩١ وحدها ٦ بليون دولار. وكانت معظم

هذه التدفقات فى البلدين فى شكل استثمارات غير مباشرة وانخفاض النصيب النسبى للاستثمارات الأجنبيّة المباشرة لإجمالى التدفقات. فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ بلغ تدفقات رأسمال الحافظة ١.٣ مليار دولار فى مصر (منها شراء الأجنب لأوراق مالية بقيمة مليار دولار وشراء الأجنب لأذون لخزانة بمقدار ٠.٣ مليار دولار). أما تدفقات الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة إلى مصر فقد بلغت ٧٧٥ مليون دولار فقط (عبدا لخالق، ١٩٩٨). وبالنظر إلى الجدول رقم (١)، نلاحظ نفس الظاهرة بالنسبة للأرجنتين، وبالقطع هناك مخاطر يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد فى حالة إرتفاع الأهمية النسبية لرأسمال الحافظة حيث أنها تمثل تدفقات تكون عرضة للتحويل للخارج بشكل مكثف ومفاجئ عند حدوث صدمات تؤثر فى توقعات المستثمرين^(٨).

إن إرتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية (والذى بلغ حوالى ٥٠% بين ١٩٩١ - ١٩٩٨ بالنسبة للجنيه المصرى). (Radelete et al., 1999) فى كل من مصر والأرجنتين يرجع إلى مجموعة من العوامل المتداخلة لعل أهمها:

أ - السياسة المتبعة لسعر الصرف مع إرتفاع معدل التضخم الداخلى عن نظيره فى الولايات المتحدة الأمريكية وإنخفاض إنتاجية العمل.

ب - سرعة التحرير التجارى وتحرير المعاملات الرأسمالية قبل رفع الأداء الحقيقى للاقتصاد الوطنى. فى حالة مصر والأرجنتين ركز برنامج الإصلاح التجارى على تحرير الواردات ولم يتضمن الإجراءات الكافية لتشجيع الصادرات^(٩). فظلت صادرات كل من البلدين مركزة فى عدد من المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة (البترول الخام والقطن

والمنتجات الزراعية والطاقة). فقد بيّنت الدراسة انخفاض نصيب الصادرات غير التقليدية في الأرجنتين لإجمالي الصادرات بالمقارنة بوضع العديد من دول أمريكا اللاتينية بل انخفضت نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات السلعية الأرجنتينية (راجع جدول رقم ٢ و٣). وأما بالنسبة لمصر فنلاحظ ضعف مؤشرات أداء الصناعة التحويلية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

مؤشرات أداء الصناعة التحويلية في مصر

المؤشر	البيان
٪ ١٥.٩٦	نسبة القيمة المضافة الصناعية إلى إجمالي الناتج المحلي (متوسط ١٩٩١ - ١٩٩٥)
٪ ٠.٤٥	معدل النمو السنوي للقيمة المضافة الصناعية (متوسط ١٩٩١ - ١٩٩٥)
٥.٢١١	إنتاجية العمل في الصناعة التحويلية في ١٩٩٥ (بالدولار الأمريكي)
٩	تكلفة وحدة العمل في الصناعة في ١٩٩٥ (بالدولار الأمريكي)

المصدر : خير الدين، فوزى، الخواجه، ١٩٩٩، إتفاقية منطقة التجارة الحرة المصرية التركية : ماهى المكاسب المتوقعة ؟ المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، ورقة عمل رقم ٣٩، ص ٣.

إن برنامج التحرير التجارى فى كل من مصر والأرجنتين لم يصاحبه تنفيذ سياسة صناعية فعالة لرفع كفاءة القطاع الصناعى والعمل على تنويع

القاعدة الإنتاجية (على عكس الوضع في دول شرق آسيا) . فلعل المؤشرات الواردة في الجدول السابق توضح ضعف أداء الصناعة التحويلية المصرية . بل تدهور وضع أهم الصناعات المصرية وهى صناعة الغزل والنسيج والملابس حتى اضطرت الحكومة المصرية فرض تعريفات جديدة لحماية هذه الصناعة . أضف إلى ذلك أن العديد من الصناعات المصرية تقتصر على مجرد التجميع دون محاولة إحداث أى نوع من التطوير . هذا وقد بينت الدراسة أنه بالنسبة للأرجنتين فقد انخفض الناتج الصناعى بنسبة ٦,٤ ٪ فى عام ١٩٩٥ و ٩,٥ ٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ١٩٩٩ .

هذا وقد تأخرت كل من مصر والأرجنتين فى تغيير السياسة الخاصة بسعر الصرف . فقد تمسكت الأرجنتين على الرغم من قوة آثار الانتشار السلبية للأزمة البرازيلية على الأرجنتين بنظام سعر الصرف الثابت والدائم فى إطار مجلس إدارة العملة مما ترتب عليه آثار سلبية على الأداء الحقيقى للأرجنتين حيث انتقلت الأزمة البرازيلية للأرجنتين عن طريق القطاع الحقيقى . وقد صاحب سيل السلع البرازيلية إلى الأرجنتين ضعف الحوافز اللازمة لرفع الإنتاجية . وبالنسبة لمصر فنلاحظ تعرضها لصدمات كثيرة منذ ١٩٩٧ لعل أهمها حادث الأقصر وما ترتب عليه من تأثير سلبى على قطاع السياحة بالإضافة إلى الأزمات المالية الآسيوية وما ترتب عليها من سيل من السلع الآسيوية التى اندفعت إلى داخل مصر بشكل كبير . وكل ذلك تطلب إحداث بعض التخفيضات فى سعر الصرف إلا أن الحكومة فضلت اللجوء إلى احتياطي البنك المركزى ثم الإقتراض من الخارج وفى النهاية اضطرت مصر لإجراء تخفيض كبير فى سعر الصرف حيث بلغ التخفيض الرسمى ما يزيد على ٣٠ ٪ من قيمة الجنيه المصرى وظهرت سوق سوداء لصرف العملة

الوطنية . وقد حدث مثل هذا التخفيض وسط حالة من الركود الاقتصادي نتيجة انخفاض إيرادات السياحة وإيرادات البترول كنسبة من إجمالي الناتج المحلي منذ عام ١٩٩٧ مما يقلل من أى فرصة للاستفادة من انخفاض قيمة الجنيه المصرى . إن الشكل التالى يوضح تطور الحساب الجارى وإيرادات الصادرات البترولية والسياحة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي فى مصر خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٨/٩٧ .

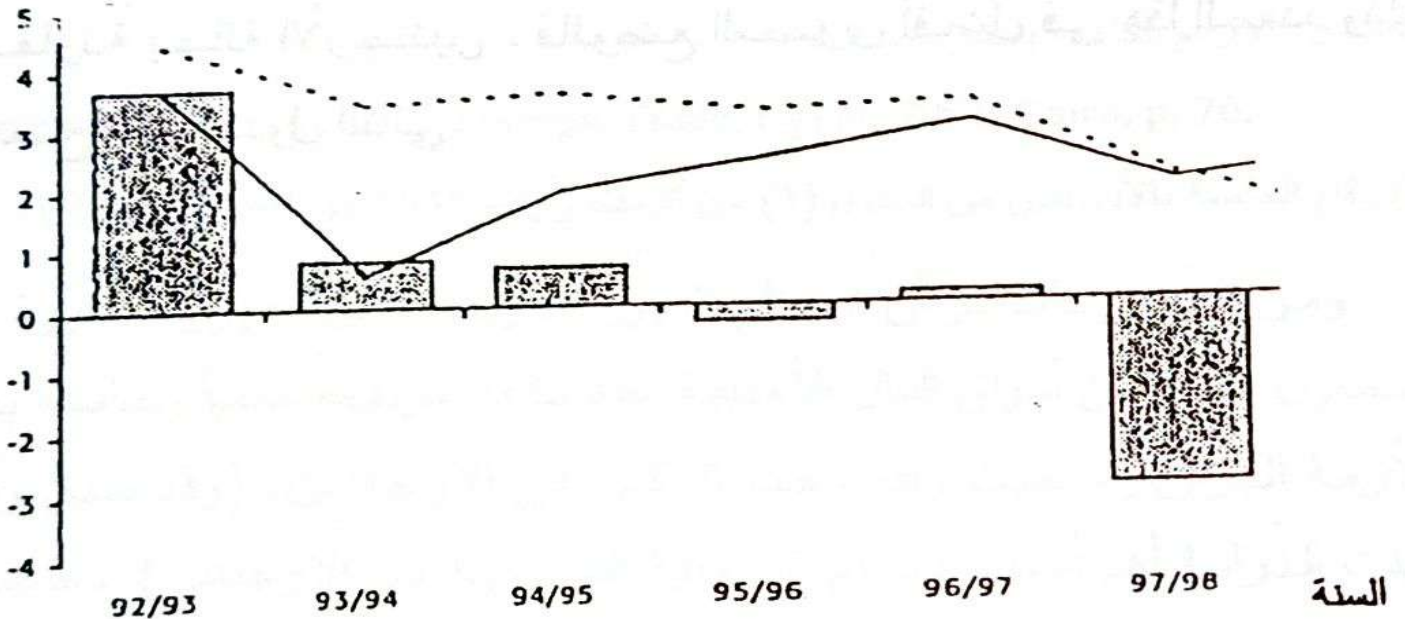
شكل رقم (٢)

تطور الحساب الجارى وإيرادات الصادرات البترولية

والسياحة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

خلال الفترة من ١٩٩٢/٩٢ - ١٩٩٨/٩٧

نسبة
من
إجمالى
الناتج
المحلى



إيرادات السياحة ———— صادرات بترولية - - - - - الحساب الجارى ■■■■

ووجه شبه آخر بين مصر والأرجنتين يكمن فى إنخفاض نسبة الإذخار المحلى لإجمالى الناتج المحلى. فكما سبق وأن بينت الدراسة انخفضت هذه النسبة فى حالة الأرجنتين من ١٩,٢ ٪ فى ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ١٣,١ ٪ فقط فى ١٩٩٢/١٩٩٣. وبالنسبة لمصر نلاحظ إرتفاع الاستهلاك كنسبة من إجمالى الناتج المحلى من ٦٦ ٪ خلال ١٩٨٧/١٩٨٨ - ١٩٨٩/١٩٩٠ إلى ٧٣ ٪ خلال ١٩٩٣/١٩٩٤ - ١٩٩٥/١٩٩٦. فقد شجعت السياسة النقدية المصرية المستهلكين على الإقتراض لشراء السلع المعمرة والعقارات لتصرف السيولة الناتجة عن تدفق رؤوس الأموال للداخل. ففى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ بلغ الائتمان للقطاع العائلى ٣,٥ مليار جنيه تحت بند شراء عقارات و سلع معمرة. (عبد الخالق، ١٩٩٨).

ومن أهم أوجه الاختلاف بين انعكاسات التجربة المصرية والأرجنتينية فى الإصلاح الاقتصادى أن الأولى اتسمت بانخفاض المديونية الخارجية مقارنة بحالة الأرجنتين. فالوضع المصرى أفضل فى هذا الصدد وذلك يتضح من الجدول التالى.

جدول رقم (٩)

المديونية الخارجية في كل من مصر والأرجنتين

خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٩

(مليون دولار)

الأرجنتين	مصر	السنة
٦٥,٤٠٣ (*)	٣٢,٦٠١	١٩٩٢
٧٠,٥٧٦	٣٠,٢٨٢	١٩٩٣
٨٩,٧٤٧	٣٢,٩٦٥	١٩٩٥
١٠٩,٠٠٠	٢٨,٧٧٤	١٩٩٧
١٢٩,٤٠٢	٢٨,٠٧٦	١٩٩٨
١٤٥,٠٠٠	٢٨,٢٢٤	١٩٩٩

(*) هذا الرقم متعلق بعام ١٩٩١ .

المصدر : الأرقام الخاصة بمصر مصدرها :

Ministry of Economy & Foreign Trade, Egypt, 2001, Cairo, p. 76.

والأرقام الخاصة بالأرجنتين من الجدول (١) من البحث وأرقام ١٩٩٩ من (Wise, 2000).

ومن الجدير بالذكر أن معظم الديون الأرجنتينية ديون تجارية تم الحصول عليها من أسواق المال الأجنبية عند تكلفة مرتفعة نسبياً وخاصة بعد الأزمة البرازيلية حيث زادت حدة الركود في الأرجنتين. (وقد سبق وأن بينت الدراسة أهم أسباب تعاظم المديونية الخارجية في الأرجنتين). حقيقة اضطرت الحكومة المصرية أخيراً أن تقترض من الخارج عن طريق إصدار سندات دولارية عند تكلفة مرتفعة في السوق الدولية (بقيمة مليار ونصف مليار دولار)، كما توسعت في الإقتراض من المؤسسات الدولية والعربية

لتغطية عجز ميزان المدفوعات ولكن الاقتصاد المصرى لازال قادراً على الوفاء بالتزاماته والاقتراض لازال فى حدود المعقول وبذلك لم تصل مصر للوضع الذى وصلت إليه الأرجنتين.

ووجه اختلاف آخر هو اهتمام برنامج الإصلاح المصرى بالبعد الاجتماعى حيث نص هذا البرنامج بشكل صريح على ضرورة تحسين أحوال المعيشة لمحدودى الدخل والفقراء. إن غياب الاهتمام بمشكلة الفقر وفساد المؤسسات أدى إلى انتشار الحقد الاجتماعى واندلاع المظاهرات ضد السلطات فى الأرجنتين.

وعلى ذلك نستطيع أن نركز على أهم الدروس المستفادة من الأزمة الاقتصادية الطاحنة فى الأرجنتين:

١ - خطورة التقييد بنظام سعر الصرف الثابت على الرغم من تغير الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية. فيجب أن يتخذ القرار الخاص بتعديل نظام سعر الصرف فى الوقت المناسب مع شرط أساسى وهو ألا يؤدي هذا التغير إلى التأثير السلبى على مصداقية النظام.

٢ - ضرورة العمل على رفع معدلات الإدخار المحلى ، ولعل من أهم وسائل تحقيق ذلك هو إعادة النظر فى السياسات الخاصة بسعر الصرف وسعر الفائدة.

٣ - يجب ألا تسبق عملية التحرير التجارى وتحرير المعاملات الرأسمالية القدرة على رفع مستوى الأداء الحقيقى للاقتصاد الوطنى. وذلك يتطلب وضع سياسة صناعية تعمل على تنويع هيكل الإنتاج فى إطار برامج الخصخصة لرفع كفاءة الإنتاج الوطنى.

- ٤ - لا يجوز الاعتماد على تدفقات رأس مال الحافظة لسد عجز ميزان المدفوعات حيث أن هذه التدفقات يمكن أن تهرب للخارج بشكل مفاجئ وسريع ولا يكفي احتياطي النقد الأجنبي للدفاع عن العملة الوطنية .
- ٥ - ضرورة مراعاة أن تكون المديونية الخارجية داخل الحدود المقبولة .
- ٦ - ضرورة الاهتمام بالبعد الاجتماعي عند وضع وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي .

الهوامش

- ١ - هذا وقد تم إصدار قانون الطوارئ الاقتصادي Economic Emergency Law والذي عمل على منح التفضيلات والإعانات لبعض الأنشطة والتسريح القانوني للأعضاء غير الأكفاء فى القطاع العام.
- ٢ - عندما نتناول كتكتل MERCOSUR فإننا نركز ضمناً على التكامل بين الأرجنتين والبرازيل حيث أن نصيب هاتين الدولتين يبلغ ٩٥ ٪ من إجمالي الناتج المحلى لهذا التكتل (والذى يعادل تريليون دولار أمريكى).
- ٣ - على الرغم من أن حماية المنتجين المحليين تعتبر هامة ، ولكن المشكلة الرئيسية تكمن فى التفرقة بين الممارسات التجارية غير العادلة (كالإغراق) والحالات التى تتزايد فيها المنافسة الخارجية نتيجة عمليات إنتاجية تتسم بالكفاءة.
- ٤ - المقصود بالعجز الأولى الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة بدون مدفوعات الفائدة.
- ٥ - لاحظ أن إنخفاض سعر الصرف الحقيقى Real exchange rate يعنى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية Real appreciation. (بمعيار تغير القوة الشرائية).
- ٦ - فمن أهم أسباب نجاح الدول الآسيوية فى دفع عجلة التصدير كان قيام الحكومة بتنظيم لقاءات تضم عدد كبير من الشركات والمنشآت للإعلان عن الشركات التى نجحت من حيث الأداء التصديرى المتميز. فتم مكافأتها بتيسير وصولها للائتمان اللازم بشروط تفضيلية مع تقديم الحوافز الأخرى لها. وبذلك استطاعت الدول الآسيوية، عن طريق تقديم الحوافز للصناعات التصديرية ذات قوة الدفع للخلف وللأمام أن تتجنب أشكالاً عديدة من الاضطرابات وتقليل نطاق الأنشطة الربعية.
- ٧ - فى أواخر عام ١٩٩٨ كانت ٣٠,٥ ٪ من صادرات الأرجنتين موجهة للبرازيل على حين شكلت البرازيل حوالى ٢٣ ٪ فقط من الواردات الأرجنتينية.
- ٨ - وقد عملت مصر على تعقيم أثر التدفقات الرأسمالية عن طريق إصدار أذون الخزانة لمواجهة الضغوط التضخمية مما ترتب عليه زيادة الدين العام المحلى المصرى من ٥٣,٥ مليار جنيه فى ١٩٩١ إلى ٦٠,٥ مليار فى ١٩٩٧. وزاد متوسط نصيب الفرد

من الدين المحلي من ١٧٩٨ جليبه إلى ٢٨٢٣ جليبه في ١٩٩٧ وزادت مدفوعات الفوائد من ٤,١ مليار جليبه في ١٩٩١ إلى ١٢,٧ مليار جليبه في ١٩٩٧. (عبد الخالق، ١٩٩٨).

٩ - فبالنسبة لمصر انخفض الحد الأقصى للتعريفه من ١٠٠٪ في ١٩٩١ إلى ٤٠٪ في ١٩٩٨ وبلغ متوسط التعريفه ٢٦,٨ ٪ . كما انخفضت القيود الكمية ودرجة تشتت التعريفه. (زكى، ٢٠٠١).

المراجع

- Baumann, R., 1994, Intra Industry Trade : A Comparison Between Latin America & Some Industrial Countries, John Hop. Univ., Washington D.C.
- Behrman, J. Birdsall, N. & Szekely, M., 1998, Social Mobility, Brookings Instit., Washington D.C.
- Central Bank of Egypt, Annual Reports, 1992, 1995, 1998, Cairo.
- Chudnovsky, D., Lopez, A. & Porta, F. 1995, New Foreign Direct Investment in Argentina : Privatization , the Domestic Market & Regional Integration, in FDI in Latin America ed., Agosin, M. Int. American Development Bank, Washington D.C.
- Economic Commission for Latin America & the Caribbean, ECLAC [ww. eclac. org](http://www.eclac.org).
- ECLAC. 1993, Statistical Yearbook for Latin America, U.N., N.Y.
- ECLAC. 1997. "Latin American Growth, Poverty & Inequality, "CEPAL, Vol. 7, No. 27 , pp. 1 - 3 , N.Y.
- ECLAC. 1999. Capital Flows to Latin America & the Caribbean . U.N., N.Y.
- ECLAC, 1999, Overview of Latin America & the Caribbean. CEPAL, 18(1).
- Edwards, S., 1992 , "Trade Orientation, Distortions & Growth in Developing Countries," Journal of Development Economics, Vol. 39 (pp. 31 - 75).
- Edwards, S., 1998, "Interest Rate Volatility, Contagion & Convergence : An Empirical Investigation of the Cases of Argentina, Chile & Mexico." Journal of Applied Economics.
- Edwards, S., 2000, Finance Inegration & Exchange Rate Policy : Lesson From Recent Crises, Financial Dev. Competition in Egypt Conference May 30 - 31, 2000, EPIC, Cairo, pp. 4 - 7.

- Felix, D. 1994, "Industrial Development in East Asia : What are the lessons for Latin America, UNCTAD, N.Y. pp. 130, 131.
- Fishlow, A., 1997, "Is the Real Plan for Real" In Brazil Under Cardoso eds. Purcell, S. & Roett, R., Boulder, pp. 43 - 61.
- - IMF. 1993, Financial Statistical Yearbook, Washington D.C.
- Kraus, C., 1999 "Argentines Suffering from Brazil Crisis," New York Times. Feb. 8, 1999, p. A8.
- Latin American Weekly Report, 1995, "Argentina's Drift Toward Concentration. Oct. 5, 1995.
- Latin American Weekly Report, 1999, "Focus on Big Financial Challenge, Nov. 30, 1999, pp. 42, 43.
- Little, I. Cooper, R., Corden, W. & Rajapatiranal, S., 1993, Boom, Crisis & Adjustment : The macroeconomic Experience of Developing countries, Oxford Univ. Press, N.Y.
- Ministry of Economy & Foreign Trade, 2001, Egypt 2001, Cairo.
- Papageorgiou, D., & Michaely, M. ,1997, Issues in the Design & Implementation of Trade Reforms " in Trade Policy Issues. eds. Wong, C. & Kirmani, N., IMF, Washington D.C., pp. 37 - 47.
- Pastor, M., Wise, C., 1999, Stabilization & Its Discontents : Argentina's Economic Restructuring in the 1990s. World Dev. 27 (3), pp. 477 - 503.
- Pessino, C., 1997, "The Labor Market During the Transition in Argentina," in Edwards, S., & Lusting, N. eds. Labor Market Reform in Latin America, Brookings, pp. 151 - 200.
- Radelet, S., Sachs, J. & Cook, L., 1999, Improving Export Performance. Manufactured Exports & Economic Growth. Insights from Asia for Egypt - ECES Cairo.
- Sikkink, K., 1991, Ideas & Institutions : Developmentalism in Brazil & Argentina, Cornell University Press.

- UNCTAD 1992, Handbook of Trade Control Measures of Developing Countries, UN. N.Y.
- Wise, C., 1999, Latin American Trade Strategy at Century's End, Taylor & Francis, Ltd., Washington D.C.
- Wise, C., 2000. Argentina's Currency Board : The ties that Bind, Brooking. Instit. Press, Washington D. c., pp. 98 & 105.
- World Bank, World Development Indicators (CD - ROM., 1998).
- World Bank's World Tables (CD - ROM, 1999, 2000).

- خير الدين، هناء وفوزى، سميحة والخواجة، ليلى ، ١٩٩٩ ، إتفاقية التجارة الحرة المصرية - التركية، ماهى المكاسب المتوقعة ؟ المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، القاهرة، ورقة عمل رقم ٣٩ .

- زكى ، إيمان، ٢٠٠١ : تحديات تكامل الدول النامية فى النظام التجارى السلعى العالمى مع الإشارة إلى مصر، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة .

- عبد الخالق، جودة ، ١٩٩٨ : الاقتصاد المصرى والدروس المستفادة من أزمة المكسيك، مصر المعاصرة، القاهرة، عدد ٤٤٩ - ٤٥٠ ، ص ١٩ .